الأمم المتحدة

S/PV.6353

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٣٥٣

الثلاثاء ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/355)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي، بالنيابة عن المجلس، سعادة السيد كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعه بمهام رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير هيلر عن عميق التقدير على المهارة الدبلوماسية العظيمة التي أظهرها في إدارة دفة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/355)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة رئيس جمهورية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانيير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ايف دو كيرمابون ممثل الاتحاد الأوروبي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دو كيرمابون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعـــو الـــسيد حـــسيني إلى شـــغل مقعـــد علـــى طاولة المجلس.

يبـدأ مجلـس الأمـن الآن نظـره في البنـد المـدرج في جـدول أعمالـه. ويجتمـع مجلـس الأمـن اسـتجابة للوثيقـة S/2010/355، الـتي تتـضمن رسـالة مؤرخـة ٢ تمـوز/يوليـه ٢٠١٠ موجهـة إلى رئـيس مجلـس الأمـن مـن الممثـل الـدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمـة الآن لفخامـة الـسيد بـوريس تـاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

الـرئيس تـاديتش (تكلـم بالإنكليزيـة): أشـكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن.

قبـل أربعـة أيـام في صبـاح يـوم الجمعـة، تجمّـع قرابـة ٣٠٠٠ صـربي للاحتجـاج علـى الانتـهاك الـصارخ الأخـير لقـرار مجلـس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩) مـن قِبَـل الانفـصاليين المنحـدرين مـن أصـل ألبـاني والمتمركـزين في بريـشتينا – والمتمثل في محاولـة هـذه الـسلطات أن تنـشئ قـسراً مـا يـسمى مكتب لحكومة كوسوفو في بلـدة شمـال ميتروفيتـشا الـصربية. وقـد جـاء الـصرب بطريقـة سـلمية، غـير أنهـم ووُجهـوا بعنـف غير مـبرر. وألقيـت قنبلتـان شـديدتا الانفجـار علـى الجمهـور. وقـد ألقيتـا مـن أفنيـة منـازل مملوكـة لأشـخاص ذوي أصـول ألبانية من أنصار إعلان الاستقلال الأحـادي الجانـب الـصادر في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

والحقـــائق الـــتي أدت إلى هـــذا العمـــل الإرهـــابي الصارخ – الذي أصيب فيه ١٢ صربيا بجروح خطيرة وقتـل فيـه مـسلم مـن البوشـناق المحليين، وهـو طبيـب أطفـال – واضحة ولا خلاف عليها. فهي تمثل النتيجـة المباشـرة للخيـار الـواعي الـذي اتخذه الاستفزازيون بتوسيع نطـاق المؤسـسات الموازية التي تتخذ من بريشتينا مقرا لها في فترة مـا بعـد إعـلان الاستقلال الأحادي الجانـب لتـشمل شمـال كوسـوفو. وأكـرر أن ذلـك جـرى بـصورة متعمـدة بهـدف زيـادة التـوترات بـين الجماعات العرقية وتخريب مسعى السلام الـشامل. وقـد كـان نتيجة مدمرة أخرى لخطة مشؤومة – يرعاها جزئيا ما يـسمى المكتـب المـدني الـدولي برئاسـة بيتـر فايـث – لفـرض نظـام غير قانوني وغـير مرغـوب فيـه بـصورة أحاديـة في ذلـك الجـزء مـن مقاطعتنـا. وتم القيـام بـذلك لـيس ضـد إرادة صـرب كوسوفو فحسب، ولكن أيضا على الرغم مـن معارضـة بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو وبعثـة الاتحـاد الأوروبي المعنيـة بـسيادة القـانون في كوسـوفو وغيرهمـا مـن أصحاب المصلحة المسؤولين، بما في ذلك مجلس الأمـن، الـذي لم يوافـق مطلقـا علـى مخطـط إعـلان الاسـتقلال مـن جانـب واحـد – أو مـا يـسمى اقتـراح أهتيـساري. ويعـني ذلـك أن الانفـصاليين يواصـلون اسـتخفافهم الـصارخ بالقـانون الـدولي ورفض المبادئ العالمية لميثاق الأمـم المتحـدة. وهـذا أمـر غـير مقبول بالمرة.

ونحث المجتمع الـدولي علـى كفالـة عـدم تكـرار شـيء شبيه بما حدث يوم الجمعة على الإطلاق وعلى التأكـد مـن بقاء المكتب غير القـانوني في شمـال ميتروفيتـشا مغلقـا. ونـدعو بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو إلى اسـتخدام الـسلطات المفـردة لهـا بموجـب القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واستعادة الإطار القـانوني الـشرعي للمقاطعـة الـذي تخلـى عنـه الانفـصاليون. ونـدعو الاتحـاد الأوروبي إلى إرغـام بعثـة سيادة القانون في كوسوفو على ممارسـة سـلطتها التنفيذيـة والتعجيـل بتقـديم مـرتكبي جميـع الجـرائم بحـق صـرب كوسـوفو، أضـعف مجتمـع محلـي في أوروبـا حاليـا، إلى العدالـة. ونـدعو منظمـة حلـف شمـال الأطلـسي (النـاتو) إلى المحافظـة علـى المـستويات الحالية لقواتها وعلى وجودهـا الثابـت حـصرا في جميـع المواقـع المقدسة الصربية التي تتولى حمايتها حاليا.

وأخيرا، ندعو جميع أصحاب المصلحة المسؤولين إلى أن يتفـادوا وضـع أنفـسهم مـرة أخـرى في موقـف المؤيـد

لأي أعمال إضافية لزعزعة الاستقرار من جانب بريشتينا. ويتعين إبلاغ السلطات ذات الأصل الألباني بطبيعة العواقب إذا ما حاولت التصرف بشكل انفرادي مرة أخرى. وإلاّ فإن صربيا لن يكون أمامها خيار سوى إعادة تقييم علاقاتها مع الوجود الدولي في المقاطعة.

وصربيا لن تتغاضى عن أي محاولة من جانب بريشتينا لكي تفرض من جانب واحد أي مؤسسة من مؤسسات فترة ما بعد إعلان الاستقلال الأحادي الجانب على المجتمع الصربي المحلي بدون موافقة جميع أصحاب المصلحة – سواء كانت هذه المؤسسة مكتبا أو قاعة محكمة أو بنية أساسية للاتصالات، ولا عن أي عمل عدواني آخر ينتهك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، عندما خاطبت هذا المجلس في المرة السابقة (انظر S/PV.6246)، أدَنت بشدة الاستراتيجية غير الشرعية التي قادتنا إلى مجلس الأمن مرة أخرى اليوم، مشددا على أنها لا يمكن أن تُفرض على المجتمع الصربي المحلي في شمال كوسوفو إلاّ بواسطة مجموعة من التدابير المستبدة الشديدة القسوة وغير الديمقراطية. ومَن أعلنوا هذه الاستراتيجية ويدعمونها بنشاط يتعين أن يتحملوا – وأن يتحملوا هم وحدهم – المسؤولية الوحيدة عن أجواء عدم الاستقرار التي ستسفر عنها بوضوح هذه المخططات المحرضة على الصراع.

وهذا بالضبط ما جرت محاولة القيام به يوم الجمعة. وأنا لا أشعر بالارتياح مطلقا إزاء هذه الحقيقة. وإنه لمن المخيب للآمال بشدة أن البعض في بريشتينا ما زالوا يؤمنون بالعمل الانفرادي ويعتقدون أنه يمكن أن يوفر حلا لأي مسألة من المسائل المطروحة التي يتوجب علينا حلها سلميا. وبيت القصيد هو أنه يجب على مجلس الأمن ألاّ يتغاضى عن الأعمال الانفرادية. ومعارضة التصرفات الأحادية الجانب هي المهمة الأساسية للمجلس. ولذلك، أود أن أجعل كلامي مفهوما بوضوح. فعلى الرغم من الخلافات بشأن إعلان الاستقلال الأحادي الجانب، فإن أي طرف لا يدين الأعمال الأحادية الجانب في كوسوفو بمختلف أنواعها، مثلما تفعل صربيا، سيتحمل المسؤولية عن أي أعمال عنف ووفيات وأعمال إرهابية قد تقع في المقاطعة مستقبلا.

ويجب ألاّ ننسى مطلقا أن الظروف التي قادتنا إلى هذه المرحلة تستمد جذورها من المذبحة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ وخططت لها ودبرتها السلطات في بريشتينا. ففي خلال أقل من ٧٢ ساعة، أضرم عشرات الآلاف من أعضاء الميليشيات المنحدرين من أصل ألباني النار في ٣٥ موقعا مقدسا صربيا، يبلغ عمر العديد منها مئات الأعوام، في أنحاء كوسوفو. وقتل ١٩ شخصا وجرح ٥٠٠ وتعرض أكثر من ٠٠٠ ٥ من صرب كوسوفو للتطهير العرقي من ديارهم.

وكانت إحدى العواقب الوخيمة للغاية المترتبة على هذه الفظائع المرتكبة بحق صرب كوسوفو أنها أدت إلى تخلي المجتمع الدولي عن نهج المعايير قبل المركز. فقد كافأ البعض بريشتينا على سلوكها العنيف وكانت نتيجة ذلك إعلان الاستقلال الأحادي الجانب.

وماذا عن اليوم؟ هل ستجري مكافأة العنف مرة أخرى؟ وهل سيحصل من يبدون استعدادا لارتكابه على مزايا أخرى؟ وهل التأثير في أي نقاش يأتي متناسبا مع الاستعداد للمشاركة فيه؟ وهذه تساؤلات عميقة سيتعين علينا معالجتها بصورة عاجلة لأن كيفية الإجابة عليها ستسهم في تحديد ما إذا كانت القواعد الناشئة للحوكمة العالمية ستحبذ العنف. والأمر لا يتعلق بكوسوفو وحدها؛ بل إنه اختبار مصداقية للكيفية التي سيجري بها التصدي للمشاكل في العالم في العقود المقبلة.

لقد قال الأمين العام داغ همرشولد في عام ١٩٦٠ ''إن مستقبلا يعمه السلام لا يمكن بناؤه إلا على تمحيص للحقيقة'' (A/PV.883، الفقرة ٧). والحقيقة التي لا يمكن إنكارها في هذه القضية هي أن مدبري هذا العمل الإرهابي الصارخ في شمال ميتروفيتشا يستحقون الشجب من قبل هذا المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن ما حدث يوم الجمعة يظهر العواقب ذات الطبيعة الخطرة والمستمرة لإعلان الاستقلال الأحادي الجانب.

والحقيقة بالنسبة إلى إعلان الاستقلال من طرف واحد، ومهما كانت هذه الحقيقة مزعجة للبعض، أنه ليس باستطاعته أن يفضي إلى السلام والاستقرار، لأن السلام ثمرة اتفاق، تماماً كما أن الاستقرار نتيجة توافق في الآراء. ولقد رفض إعلان الاستقلال كليهما لحظة ولادته. فهو عمل بوضوح على تقسيم العالم، ووضع المبادئ الأساسية للنظام الدولي المعاصر موضع شك. لهذا السبب، في الواقع، إن استمرار العناد في محاولات تنفيذ إعلان الاستقلال من طرف واحد لا يسعه أن يسفر إلا عما يجب على كل مسؤول تفاديه، أي جمود الحالة الراهنة لأمد بعيد.

ومن مسؤوليتنا المشتركة إيجاد سبيل للتغلب على المأزق الراهن. أريد أن أكون واضحا جدا بشأن ذلك. إن الأحادية لم تصل بنا إلى أي مكان. ولقد حان الوقت لإيجاد سبيل نحو مستقبل آمن لجميع سكان إقليمنا الجنوبي، ولجميع سكان بلدنا، ولجميع دول منطقتنا. والطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار في كوسوفو هي تنفيذ خطة النقاط الست للأمين العام تنفيذا كاملا - ودعوني أذكّر الجميع بأن الخطة كانت موضع ترحيب من كل المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ - بصرف النظر عن المواقف المتفاوتة للدول الأعضاء إزاء إعلان بريستينا الاستقلال من طرف واحد.

إن خطة النقاط الست للأمين العام تتضمن إذا الإطار الشرعي الوحيد للتعامل مع عدد من المسائل العملية الحساسة، من سيادة القانون إلى كفالة حماية دولية دائمة للأماكن الصربية المقدسة. وهي تتضمن أيضا، في جملة أمور، مواضيع من قبيل الرعاية الصحية، والتعليم، والاتصالات، والكهرباء، وخصخصة الشركات العامة، ورد الممتلكات، وعودة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ من صرب كوسوفو ومشردي طائفة الروما في الداخل.

ليس هناك من عقبة معقولة أمام أي شخص يعمل بإخلاص، من خلال خطة النقاط الست، للقيام على الفور بوضع ترتيبات براغماتية من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع سكان الإقليم. وتحقيق اختراقات سريعة في المجالات التي تشملها خطة النقاط الست من شأنه أن يساعد على بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين الأطراف. وينبغي أن تتمثل أولويتنا الأولى في تهيئة المجال أمام بدء عملية السلام بنشاط بين الصرب والألبان، بغية أن تسفر عن اتفاق يمكن للجميع أن يؤيدوه.

وأهمية قضية كوسوفو المشهورة المعروضة على محكمة العدل الدولية يجب التأكيد عليها من جديد في المحكمة. إنها قبل كل شيء، المرة الأولى التي يُطلب فيها إلى محكمة العدل الدولية أن تنظر في شرعية محاولة من طرف واحد لتقسيم دولة عضو في الأمم المتحدة زمن السلم، الأمر الذي يشكل تحدياً لدستورها ويأتي ضد إرادة مجلس الأمن. وهي المرة الأولى أيضاً التي يشارك فيها جميع أعضاء المجلس الدائمين الخمسة في إجراءات معروضة على المحكمة. وثمة عدد قياسي من البلدان تقدمت بآرائها، مما جعل القضية أكبر قضية في التاريخ.

وعليه، فإن الاستنتاجات التي سوف تخلص إليها المحكمة ستخلّف آثاراً كبيرة على منظومة الأمم المتحدة.

ولدينا توقعات قوية بأن المحكمة لن تضفي الشرعية على إعلان بريستينا الاستقلال من طرف واحد. وأية نتيجة أخرى ستعني أن ما من حدود في أي مكان من العالم ستظل بمأمن من الطموحات الانفصالية. ومن شأن ذلك أن يسفر حتماً عن عدم استقرار في جميع أنحاء العالم، بحيث يتضاعف عدد الصراعات العرقية.

إن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن لا تزال تتقيد بواجباتها الملزمة في إطار ميثاق ١٩٤٥ والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) باحترام سيادة صربيا وسلامة أراضيها. فبالنيابة عن دولتي، أود أن أؤكد لها مجدداً امتناننا العميق على دعمها لنا. ونحن نعلم أن الإبقاء على هذا الموقف ليس سهلاً للجميع، نظراً للضغوط التي ما زال، للأسف، يمارسها الذين بإمكانهم القيام بذلك على نحو موثوق.

لكننا ندرك كذلك أن غدا، ثمة بلد آخر قد يجد نفسه في وضع مماثل، وأنه سرعان ما يكتشف العالم أن النهر الذي اندفع بفعل إعلان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد أصبح شلالاً من عمليات الانفصال حول العالم تتعذر السيطرة عليه. لهذا السبب نحث بشدة جميع الدول الأعضاء غير المعترفة على مواصلة ذلك.

وسوف تقدم محكمة العدل الدولية تقريرها إلى الجمعية العامة في المستقبل القريب. وصربيا ستنضم بالتأكيد إلى البلدان العديدة المهتمة بالمناقشة الناجمة عنه. ويمكن للمرء أن يتنبأ على نحو معقول بأن الشواغل الأساسية إزاء الحفاظ على القواعد الدولية الأساسية سوف تدفع الأغلبية إلى تشجيع الأطراف على التوصل سلمياً إلى حلول توفيقية بشأن جميع المسائل العالقة، من خلال الحوار. ولكن فلنكن صرحاء بعضنا مع بعض – ليست هناك مسألة مطروحة في كوسوفو لا تتعلق بالمركز، مباشرة أو غير مباشرة. ومن المتعذر التفكير في إجراء مفاوضات بشأن أي شيء خارج ذلك السياق. وعلينا ألا نتجاهل هذه الحقيقة الواضحة ونهدر فرصة غير مسبوقة لإيجاد تسوية شاملة مقبولة على نحو متبادل بين الصرب والألبان.

وأنا أدرك أن بعض الأصوات القوية هي ضد حل توافقي. لكنني ما زلت أشعر بحيرة عميقة تجاه رفضها لهذا الحل دون تردد. لا شيء نخسره من العمل معاً للتوصل إلى نتيجة مستدامة بحق. علاوة على ذلك، من الواضح للغاية أن ما من قيادة ديمقراطية في صربيا سوف تعترف على الإطلاق، صراحة أو ضمناً، بإعلان الاستقلال من طرف واحد في ظل أية ظروف. لم نعترف به ولن نعترف به أبداً. وذلك الموقف المبدئي محفور على الصخر ولن يتغير مهما كلف الأمر. هناك من يتوقع منا أن نلين في نهاية المطاف. لن يحدث ذلك. سوف نواصل استعمال جميع الموارد الدبلوماسية المتوفرة لدولة ذات سيادة بغية مواجهة المحاولة من طرف واحد لتقسيم بلدنا. وما من دولة مسالمة وديمقراطية وفخورة يمكنها أن تتصرف خلاف ذلك بينما تتعرض سلامة أراضيها للخطر.

أريد أن أكون واضحا جدا. سوف نسعى إلى تسوية بناءة وبحسن نية مع بريستينا، وكأنها لم تصدر أبداً إعلان الاستقلال من طرف واحد. ولكن لا مجال للخطأ في أن بلدي مستعد كذلك لمقاومته إعلان الاستقلال من طرف واحد على الدوام، طالما لا تلوح في الأفق تسوية ما.

إن هذه المأساة التي حدثت يوم الجمعة الماضي تذكّرنا بالخوف والعنف اللذين يكمنان في جوهر الأحادية. بيد أن بوسعها أن تعلمنا أيضاً بأن فشل أمر ما – إعلان الاستقلال من طرف واحد – يمكن التعويض عنه بنجاح أمر آخر، عنيت تحقيق السلام المتوافق عليه بين أمتين تنبضان بالحياة وتشعران بالاعتزاز هما الصرب والألبان.

أود أن أختتم كلمتي بالقول إن الزمن قد ولى ليحاول أي شخص اتخاذ أنصاف تدابير، تلك التدابير الخالية من أي تصور حقيقي أو بعد نظر. لقد دخلنا مرحلة كل ما يهم فيها هو النتائج، مرحلة تتسم بالنتائج والخيارات القوية. ونحن مصممون على التوصل إلى اتفاق مستدام بشأن الوضع النهائي في كوسوفو. لا يحق لنا أن نفشل في هذه المهمة. وليست لدينا نية بإذلال أحد. إن ما نسعى إليه هو الوضع الذي يمكن لجميع الأطراف قبوله. تلك هي الطريقة الوحيدة التي تكفل المكاسب الأصلية التي تحققت، وتعزز الأوليات المتشاطرة وتكمل الانتقال الديمقراطي في منطقة البلقان.

إن ما يتعين على الجميع فعله هو رفض الأصوات المتشددة التي تجد راحة في الطرق القديمة، وتعتقد أنه من المستحيل للصرب والألبان تطبيع علاقاتهم بالتوصل إلى حل توفيقي تاريخي. هذه وجهة نظرنا على الدوام، لأننا نعتقد أن السلام ضروري لكفالة مستقبل متشاطر ومزدهر في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة الرئيس تاديتش على بيانه.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد لامبيرتو زانير، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد زانير (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس عن التطورات الأخيرة التي حدثت في كوسوفو وبوجه الخصوص عن الحادث الذي وقع مؤخرا في ميتروفيتشا الشمالية الذي أدى بصورة مأساوية إلى وفاة شخص واحد.

بتاريخ ٢ تموز/يوليه قررت السلطات الكوسوفية تدشين مركز للخدمات المدنية في منطقة مختلطة إثنيا في شمال ميتروفيتشا معروفة باسم محلة البوشناق. ونفهم أن المركز كان يعتزم تزويد المجتمعات المحلية بشهادات الولادة والوفاة والزواج، وبطاقة الهوية الشخصية ووثائق السفر التي تصدرها السلطات الكوسوفية، وجميع تلك الوثائق تصدرها حاليا المكاتب الكائنة في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا.

حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحا، بدأت أعداد كبيرة من صرب الكوسوفو بالتجمع بالقرب من الجسر الشرقي في ميتروفيتشا الشمالية للاحتجاج على فتح المركز الذين يدعون بأن ذلك لم يتم بالتشاور مع الجالية الصربية الكوسوفية المحلية، ونفهم أنها جزء من جهود السلطات الكوسوفية لبسط مؤسساتهم في جميع أرجاء الإقليم. وهذه الجهود عارضها صرب الكوسوفو في الشمال. أما في أماكن أخرى، فيعمل صرب الكوسوفو على زيادة استخدام الخدمات التي تقدمها مكاتب التسجيل المدنية في كوسوفو.

بعد إطلاق صفارة الطوارئ في الساعة التاسعة صباحا، زاد عدد المحتجين زيادة كبيرة، ليبلغ تقريبا من ٥٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٢ شخص. وقامت الشرطة الكوسوفية وبعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو بإقامة منطقة عازلة بين المحتجين والمركز. وكانت متواجدة أيضا قوة المساعدة الأمنية الدولية في كوسوفو ومستعدة لتقديم المساعدة، إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي الساعة التاسعة وخمسين دقيقة صباحا، سُمع دوي عدة طلقات نارية وانفجرت عبوة ناسفة قريبة من الجمهور الذي كان يتقدم نحو المركز. وقام حشد من الناس يبلغ عدده من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ شخص باقتحام الخطوط الأمنية حوالي الساعة العاشرة صباحا، وما أن وصلوا إلى أمام المركز، طالبوا بإزالة اليافطة التي تحمل عبارة ”جمهورية كوسوفو، وزارة الداخلية“ من على واجهة المبنى. وما أن أزيلت اليافطة بدأ المحتجون بالتفرق وبعد ساعة كانت جميع الطرق سالكة.

ومع ذلك ونتيجة للتفجير، جُرح ١٢ شخصا – منهم سبع نساء من صرب الكوسوفو، وأربعة رجال من صرب الكوسوفو وكسوفي بوشناقي، الدكتور مسعود دزيكوفيتش، الذي لم يكن مشتركا في الاحتجاج، وتوفي فيما بعد في المستشفى أثناء معالجته من جراحه.

حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، انطلقت صفارة الطوارئ مرة أخرى، داعية السكان في ميتروفيتشا الشمالية إلى التجمع حدادا على فقدان الدكتور دزيكوفيتش. وقد خاطب رئيس منطقة كوسوفسكا ميتروفيتشا الذي عينته بلغراد حشدا من الناس مكونا من نحو ٣ ٠٠٠ شخص، قائلا إن صرب الكوسوفو سوف يواصلون احتجاجهم على دمج شمال كوسوفو في المؤسسات الكائنة في بريشتينا، وواصفا الانفجار بأنه هجوم إرهابي، ومنتقدا نهج بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو بوصفه لا يتخذ موقفا محايدا.

مساء يوم ٢ تموز/يوليه، كانت الحالة هادئة ولم يُبلغ عن وقوع أي حوادث. وقد تمت مراسم جنازة الضحية بتاريخ ٣ تموز/يوليه في ميتروفيتشا الشمالية، شارك فيها جمع غفير من الناس، وشارك أيضا فيها الوزير الصربي لكوسوفو. ومر الحدث بسلام. وتم نشر قوة شرطة كوسوفو وأفراد بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو التي انتشرت في المنطقة مع قوة المساعدة الأمنية الدولية، وواصلت التحقيق في الحادث بغية إلقاء القبض على الجناة. غير أنه منذ وقوع الحادث، ما برحت الحالة الأمنية في شمال كوسوفو أكثر توترا من المعتاد. وفي صباح الأمس أطلق مجهول النار من خارج منزل السيد بيتر ميليتش في ميتروفيتشا الشمالية، وهو من صرب الكوسوفو وعضو في برلمان كوسوفو، أصابه في كلتي رجليه، وجراحه لا تشكل خطرا على حياته وأبلغ عن أن حالته مستقرة.

في أعقاب حادث ٢ تموز/يوليه، أعربت عن قلقي الشديد إزاء العنف الذي حدث وقدمت تعازي لأسرة الضحية. وأهيب بجميع الأطراف الامتناع عن البيانات الاستفزازية والتحلي بالهدوء، وأهيب بجميع عناصر سلطات إنفاذ القانون اتخاذ التدابير العاجلة لتقديم الجناة إلى العدالة. وأرجو من المجلس اليوم أن يبعث برسالة دعم لأسرة الدكتور دزيكوفيتش وإلى الطوائف في كوسوفو وكذلك إلى بريشتينا وبلغراد، والمساعدة على كفالة عدم زيادة أي تصعيد للحالة في شمال كوسوفو.

وبينما تدين بقوة بريشتينا وبلغراد الحادث وتطالبان بإلقاء القبض على الجناة، فقد ادعى كل جانب أن الجانب الآخر مسؤول عن استفزاز الحادث. ومن الجهة الأخرى، طالبت سلطات كوسوفو بلغراد بأن تنأى بنفسها من ''أعمال العنف تلك التي هي من نتاج سياسات بلغراد'' وشددت على أنها ستبقي مراكز الخدمات المدنية مفتوحة ولن تمد نطاق مؤسساتها إلى شمال الكوسوفو. ومن الجهة الأخرى أنحى ممثلو المجلس الصربي للأمن الوطني وغيرهم من الممثلين باللائمة على بريشتينا في الحادث، ووصفوا تدشين المركز بأنه استفزاز وانتهاك لمبادئ مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، ''اللذان لم يؤيدا الاستراتيجية المزعومة لشمال كوسوفو''.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالقلق الذي أعرب عنه الأمين العام في آخر تقرير له (انظر S/2010/169، الفقرة ٤١) إزاء خطر التوترات إن لم تنفذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بشمال كوسوفو في ظروف تسودها الشفافية وإجراء الحوار مع المجتمعات المحلية وجميع ذوي المصالح ذات الصلة. لذلك، أود أن أكرر نداء الأمين العام لجميع الأطراف بالتزام بالحوار بوصفه عملية لازمة يجري من خلالها التصدي للتحديات في شمال كوسوفو. وتشير الأحداث التي وقعت في

الأيام القليلة الماضية إلى الحاجة إلى البدء بهذا الحوار على جناح السرعة.

ونحن من جانبنا سنظل نعمل مع الجانبين لتشجيع هذا الحوار والمساعدة في نزع فتيل التوترات وصون السلم والاستقرار في الميدان، وبتعاون وثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زانير على بيانه، وأعطي الكلمة للسيد. إيف دي كيرمابون، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو.

السيد دي كيرمابون (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على دعوتنا هنا اليوم.

أود وفي مستهل كلمتي، أن أدين الأحداث التي وقعت صباح يوم الجمعة، وبخاصة الخسارة في الأرواح البشرية التي نجمت عنها، وأن أعبر عن تعازي إلى أسرة الدكتور دزيكوفيتش.

أود أن أبدأ بتذكير المجلس بأن بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو منتشرة في جميع أرجاء كوسوفو، وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الاتحاد الأوروبي في إطار العمل الذي حدده تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692) ورحب به مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ S/PRST/2008/44. وتتضمن هذه الولاية تكليف البعثة بمسؤوليات تنفيذية واضحة فيما يتعلق، في جملة أمور، بالحفاظ على القانون والنظام.

أود أن أتطرق إلى الحوادث التي وقعت لتوها في ميتروفيتشا. لقد وقعت الحوادث التالية يوم الجمعة ٢ تموز/يوليه في أعقاب القرار الذي اتخذته المؤسسات الكوسوفية بفتح فرع لوزارة الداخلية والشؤون المحلية في منطقة محلة البوشناق في حي ميتروفيتشا، شمال نهر إيبار.

في الصباح الباكر، تجمع متظاهرون من صرب كوسوفو بالقرب من المبنى للإعراب عن معارضتهم. كانت الشرطة المحلية حاضرة، وكذا وحدات الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي. جرت التظاهرة على نحو سلمي وسلّم المتظاهرون التماسا لموظفي الوزارة طالبين فيه إغلاق الفرع. في حوالي الساعة العاشرة، سُمع دوي انفجار في شارع مواز على بعد حوالي ٦٠٠ متر من مباني مكتب الوزارة. هرعت الشرطة المحلية إلى الموقع وقامت بتنسيق عمليات الإنقاذ. جُرح في الحادث حوالي عشرة أشخاص فيما توفي شخص آخر من صرب كوسوفا بعد الظهر عقب إجلائه إلى مستشفى ميتروفيتشا.

أدانت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بقوة أعمال العنف تلك. ثم اتضح بعد ذلك أن مصدر الانفجار كان قنبلة يدوية. ويبدو أن الانفجار قد أدى إلى قدر من الارتباك دفع ببعثة الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى مكاتب الوزارة. غير أن الهدوء قد عاد بسرعة وانفض الجمع في وقت مبكر من بعد الظهر. تم تشييع جنازة الضحية بدون وقوع حادث في اليوم التالي وشارك في التشييع بضع مئات من الأشخاص وتفرقوا بعدها. ومنذ ذلك الوقت يسود الهدوء الموقف.

للأسف، تعرّض السيد بيتار ميلوتيش، أحد صرب كوسوفا والأمين العام للحزب الليبرالي المستقل وعضو برلمان كوسوفو، للإصابة بجروح جراء إطلاق الرصاص عليه أمس الاثنين. كما يجب التشديد هنا على أن شرطة كوسوفو، التي سعت إلى التحقيق في الحادث، قد منعت الدخول إلى مستشفى ميتروفيتشا في خرق للقواعد التي تحكم عمل القانون وحفظ النظام بشكل سليم.

وأخيرا، أود أن أنوه إلى أن موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي قد استهدفوا من قِبَل العناصر المتطرفة في شمال كوسوفو، الأمر الذي يبرز المخاطر التي يتعرض لها مَن يتعاونون مع البعثة. إن مثل تلك المخاطر غير مقبولة ولا يسعني إلاّ أن أدينها أقوى إدانة ممكنة. وتقود قوة شرطة محلية من بريشتينا، بمساعدة من شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، التحريات بشأن أحداث الجمعة. كما أن الشرطة الصربية قد عرضت مساعدتها في إجراء التحريات وتتعاون معها البعثة في ذلك.

أبلغ أعضاء المجلس بأنه تم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للقبض على الجناة بأسرع ما يمكن وسيستمر اتخاذها. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن التحريات لا تزال جارية وأننا، لذلك السبب، لا يمكننا التطرق إلى التفاصيل. إن بعض الاتهامات التي أوردتها الصحف ليست سوى تكهنات ومن المهم أن تُجرى التحريات بالقدر اللازم من الهدوء. المطلوب الآن الاعتدال وضبط النفس.

في الختام، أود أن أشدد على أنه لم يكن هناك في أي وقت من الأوقات أي خطر بوقوع تدهور عام في الوضع الأمني في المدينة ناهيك عن بقية أنحاء كوسوفو. لقد تصرفت بعثة الاتحاد الأوروبي بامتثال كامل لولايتها في جميع الأوقات وستواصل اتباع نفس النهج بفضل الدعم الذي حظينا به حتى الآن من بريشتينا وبلغراد. نحن ندرك أن ثمة توترات موجودة حاليا ولذلك أدعو جميع السلطات ذات الصلة، في بلغراد كما في بريشتينا، أن تواصل دعمها لنا في تنفيذ ولايتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد حسيني.

السيد حسيني (كوسوفو) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لعرض وجهة نظر حكومتي بشأن المسألة موضوع مناقشتنا اليوم، ولكنني، في نفس الوقت، أشعر بالحاجة الملحة إلى التعليق على بعض النقاط التي أثيرت بشأن الموضوع وعلى بعض الملاحظات العامة التي أدلى بها الرئيس تاديتش.

إن حكومة جمهورية كوسوفو حكومة ذات سيادة لدولة مستقلة وعازمة على ممارسة سلطاتها في جميع أنحاء البلد والتواصل مع جميع مواطنيها بقدر المستطاع وبدون اعتبار للخلفية العرقية أو الدينية. إن قرار حكومتي بإنشاء فرع محلي في منطقة محلة البوشناق ليكون مركزا للخدمات المجتمعية يجيء في ذلك الإطار وتبعا لذلك المنطق وحده، ويهدف حصرا إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى المواطن الكوسوفي العادي.

إن إنشاء مكتب مثل هذا لا يشكل تهديدا لأي كان، لكن المستمع إلى بيان الرئيس تاديتش لا يسعه إلاّ أن يخلص منها إلى وجود نوع من الخطر، ولكنه ليس الخطر على المواطنين الكوسوفيين الشرفاء بل على المجرمين في الشمال، أي المتشددين الذي قاموا بتنظيم التظاهرة العنيفة في ميتروفيتشا، بدعم واضح للأسف من سلطات بلغراد. لقد حزن جميع أهل كوسوفو حزنا عميقا لوفاة الدكتور دزيكوفيتش ولإصابة متظاهرين آخرين بجروح. إن حكومتي تفعل كل ما بوسعها للتحري بشأن هذا الحادث لمعرفة الجناة وتقديمهم إلى العدالة. وستعمل شرطة كوسوفو بتعاون وثيق للغاية مع الوجود الدولي في ذلك الجزء من كوسوفو من أجل التعرف السريع على هوية المجرمين وتقديمهم إلى العدالة.

إنني لن أتسرع في الوصول أو القفز إلى أي استنتاجات. ولن أتصرف بوصفي مدعيا عاما أو محققا أو قاضيا. لقد سمعنا من الرئيس تاديتش أن المجرمين قد أصبحوا معروفين وأنهم حتما من الألبان. وحسب الرئيس

تـاديتش، فـإن أحـدا لا يمكـن أن يقـدم علـى ارتكـاب ذلـك العمل البشع سوى الألبان.

واليوم استمعنا أيضا إلى شيء من التاريخ بـالعودة إلى عـام ٢٠٠٤. ولكـن للأسـف، أخفـق الـرئيس تـاديتش في الرجوع إلى ما هو أبعد من ذلك في التاريخ. وإذا كـان مـن اللائق أن يشير إلى مقتل ١٨ مواطنا صربيا في عام ٢٠٠٤ – وهو ما نأسف له أسفا لا يوصف – فقد كـان عليه أن يشير إلى ٠٠٠ ١٥ من الألبان الذين ذبحوا في عام ١٩٩٩. وكـان علـى الـرئيس تـاديتش أيـضا أن يحـيط أعـضاء المجلـس علمـا بالمقبرة الجماعية الـتي اكتـشفت مـؤخرا في صـربيا وبهـا جثـث لما يقارب ٣٠٠ من الألبـان الـذين قتلـوا خـلال الحـرب. وقـد أبعدت تلك الجثث إلى صربيا بهدف إخفـاء الجـرائم المرتكبـة ضد الإنسانية.

إن المكتب الأهلي أو مركز الخدمات الأهلية مكتـب تابع لحكومة جمهورية كوسوفو وسيبقى كـذلك. وكوسـوفو ستواصـــل العمـــل بجديـــة شـــديدة لتلبيـــة جميـــع الطلبـــات والاستجابة لجميع شواغل ومظالم السكان الصرب.

وأود تحديـــدا أن أوجـــه انتبـــاه أعـــضاء المجلـــس إلى الانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا في بلديـة بـارتيش، وهـي أحدث البلديات التي أغلبية سكانها من الصرب. وقـد شـهدنا إقبـالا شـديدا مـن قبـل الـسكان الـصرب علـى الاقتـراع، فقـد شـارك ٦٥ في المائـة مـن الـسكان الـصرب في عمليـة اقتـراع جرت بشكل منتظم للغاية.

وبـين يـديّ بيـان صـحفي لـوزير الدولـة في وزارة كوســـوفو الـــصربية، الـــسيد إيفـــانوفيتش، وأقتـــبس منـــه ”إن مـشاركة ٦٥ في المائة مـن الـسكان في هـذه الانتخابـات أمر يثير قلقنـا“، ودعـا بلغـراد إلى القيـام بعمـل شـيء في هـذا الشأن. إنها لحظة حاسمة يجب أن تتخـذ فيهـا صـربيا خطـوات لأن الوضـع آخـذ في الخـروج عـن الـسيطرة. وهنـاك سـبب جعلني أعطي هذا المثل تحديدا، وأود أن أطرح سؤالا: كيـف يمكـن للوضـع أن يخـرج عـن الـسيطرة إذا مـا شـارك أعـضاء نزيهـون مـن الطائفـة في عمليـة انتخابـات عاديـة سـعيا إلى انتخاب ممثليهم؟

إن مكتـب حكومتنـا في ميتروفيتـشا سـوف يواصـل عملـه. وهـو لا يتـصف بـصفة غـير قانونيـة. فكيـف يمكـن لإجـراءات وتحركـات مـن جانـب حكومـة تتخـذها داخـل أراضـيها أن تعتـبر غـير قانونيـة؟ وبـدلا مـن أن يوجـه المجلـس الموقر أي نداء آخر، فإن هنـاك نـداء واحـدا سيكون وينبغـي أن يكون مفيـدا، وهـو دعـوة صـربيا إلى الكـف عـن التـدخل، وإلى التوقف عن التلاعب المعطل بصرب كوسوفو لمجرد أنهم يرغبـون في التعـاون معنـا، ولمجرد أنهـم يرغبـون في أن يكونـوا جزءا من التقدم الذي تحرزه الدولة الفتية الأحدث في العالم.

أجل، لقد وقع بالأمس حـادث آخـر مؤسـف للغايـة. فقـد أصـيب عـضو في برلمـان كوسـوفو مـن الطائفـة الـصربية علـى أيـدي مجـرمين مـا زالـت هويـاتهم غـير معروفـة. والـسيد بيبـار بيلاتـس مـواطن صـربي مـن كوسـوفو يتحلـى بـإخلاص عميق، وهو يعمل بكد لخدمـة مـصالح طائفتـه العرقيـة. وعلـى غـرار الكـثيرين مـن صـرب كوسـوفو، اختـار أن يعمـل مـع سـلطات كوسـوفو وأن يكـون جـزءا مـن تلـك الـسلطات، واضعا نصب عينيه هدفا وحيدا، وهو تحسين أوضـاع طائفتـه العرقيـة. وهـو، بالإضـافة إلى ذلـك، يتـرأس مجلـسا استـشاريا بلديا، يشكل هيئة بالغة الأهمية في مكتب رئيس كوسوفو.

إن النـاس في ميتروفيتـشا هـم مَـن عـانوا يـوم الجمعـة الماضي. ولا أريد أن أكشف الكثير من التفاصيل عـن نتـائج التحقيـق. وقـد تحـدثت بالهـاتف مـع وزيـر داخليـة كوسـوفو، السيد بايرام ريكسيي. إن عملية تحقيق واسعة النطـاق تمـضي قـدما. ولكـن مـا أسـتطيع قولـه هـو أن تلـك القنابـل اليدويـة قـد أُلقيـت علـى الأرجـح مـن الجمهـور نفـسه، أي جمهـور

المحتجين. وهذا لا يشعرني بأي سعادة. ولكنه لمجرد وضع الحقائق في نصابها. غير أن الاستماع إلى الادعاءات بأن انفصاليين ألبان أو إرهابيين ألبان ألقوا القنابل، قبل أن يجري أي تحقيق بعد، أمر غير ملائم في أفضل الأحوال.

إن ما وصف بأنه سلسلة طويلة من الهجمات العنيفة ما هو إلاّ محض خيال. فإذا كانت هناك فعلا سلسلة طويلة من أعمال العنف في شمال كوسوفو وفيما بين المتطرفين الصرب، بما في ذلك إضرام النيران في البوابة ٣١ والهجمات التي شنت على محكمة مقاطعة ميتروفيتشا، فإن جميع تلك الأعمال قد نفذت على أيدي المتطرفين من الطائفة الصربية في الشمال، وبدعم واضح، للأسف، من السلطات في بلغراد.

وأوجه نداء إلى الرئيس تاديتش. وأود أن أطلب منه، من أجل صرب كوسوفو، أن يتفضل بأن يدعهم وشأنهم. وبأن يعمل معنا لفائدتهم، وبأن يتكلم معنا، بوصفنا سلطات جمهورية كوسوفو، بشأن المسائل العملية الكثيرة التي تساعد، من ناحية، العلاقات بين بلدينا، ولكن، من الناحية الأخرى، سيكون لها أثر حاسم أيضا في رفاهة المجتمع المحلي الصربي.

ينبغي ألا يكافئ أحد العنف، وينبغي لأعضاء المجلس أن يثقوا بي حينما أقول إننا نحن – الكوسوفيين – سنكون آخر من يقترح أو يدعم مكافأة العنف، لأننا كنا خاضعين للعنف طيلة عقود – طيلة ما ينيف عن قرن – ونعرف من تسبب في ذلك العنف.

والقصص الخيالية عن الملائكة والشياطين ينبغي أن توقف، لأنه لا يوجد ملائكة ولا شياطين في غربي البلقان. لا نزال نسمع كيف أن آلاف الملائكة قد قتلوا في البوسنة وكوسوفو، أو بالعكس، كيف أن آلاف الملائكة الألبان قتلوا كثيراً من الشياطين الصرب. هذه الأنواع من القصص يجب أن تتوقف من أجل المستقبل، لأننا نعرف مَنْ دعا إلى العنف في يوغوسلافيا السابقة. نحن جميعا نعرف مَنْ تسبب في العنف. ونعرف نحن جميعا مَنْ هم الضحايا الأولون وأكثر الضحايا عددا في يوغوسلافيا السابقة.

وأعترف بوقوع ضحايا على جميع الجوانب. ولكن إذا أردنا أن نتكلم عن التاريخ، دعونا نعرض التاريخ كاملا، وليس أجزاء من التاريخ فقط. ولا أعتقد بأن ذلك سيخدم المستقبل. على العكس تماما. إذا واصلنا العودة إلى التاريخ على نحو متكرر فإن ذلك سيعيق المستقبلَ بشدة، وبصورة لا مرد لها.

وسأدلي على وجه التحديد بملاحظة ختامية موجزة: إن حكم محكمة العدل الدولية متوقع قريبا. وأود، مرة أخرى، أن أعلن بصوت عال جدا عن ثقة كوسوفو واقتناعها بأن الحكم سيكون حرا ومنصفا وغير متحيز وعادلا. ليس لدينا سبب في الشك في العدالة الدولية. ينبغي لنا أن نتفادى إعطاء الانطباع بأن العدالة ليست حسنة إلا إذا كانت حسنة بالنسبة لي، لأن العدالة إما أن تكون حسنة أو غير حسنة على الإطلاق، لكل شخص.

وبغض النظر عن حكم محكمة العدل الدولية وتوقيت الحكم، من الضروري للغاية أيضا أن تكف جمهورية صربيا أولا على نحو دائم عن التدخل التعويقي في كوسوفو، لأن ذلك يقوض جهودنا المشتركة تقويضا شديدا – و ''المشتركة'' تعني كوسوفو، وبعثة سيادة القانون للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، وأشكال الوجود الدولي الأخرى – لاستعادة سيادة القانون في نهاية المطاف في كل أنحاء كوسوفو. ومؤسسات وحكومة كوسوفو مصممة تصميما قويا جدا، وهي لن تتخلى عن هذا الهدف، هدف استعادة سيادة القانون، في كل مكان في كوسوفو، وهدف أن تكون حكومة لخدمة كل مواطن في كوسوفو.

أشكركم، سيدتي، على إتاحة الفرصة لعرض آراء كوسوفو. بيد أن مما يؤسف أن نسمع اليوم مرة أخرى بدلا من الكلام عن مستقبل العلاقات بين كوسوفو وصربيا، أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل، وأن الحكومة الصربية لن تتكلم أبدا مع حكومة كوسوفو بشأن أي شيء سوى الوضع، كما قالوا. وذلك مما يؤسف له لأنه لا يمكن أن يصل البلدان إلى الاندماج في أوروبا وفي منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي إلا عن طريق المحادثات بينهما بشأن العلاقات المتبادلة، وبشأن المسائل المتعلقة بالمصلحة المتبادلة. وكوسوفو عاقدة العزم، وهي مصممة تصميما شديداً على توخي هدف حسن الجوار، بما في ذلك مع جمهورية صربيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد حسيني على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): الرجاء قبول تهانئنا، سيدتي، على توليكم رئاسة المجلس عن تموز/يوليه. أود أن أرحب برئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني، والممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، ورئيس بعثة سيادة القانون للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، الجنرال ييفيس دي كيرمابون، في قاعة مجلس الأمن اليوم.

تأسف المملكة المتحدة للعنف الذي اندلع في متروفيتشا في ٢ تموز/يوليه. أود أن أقدم مواساتنا لأسرة الدكتور مسعود جيكوفيتش، الذي لقي حتفه يوم الجمعة الماضي، وجميع الذين أصيبوا بجراح، وأيضا الوزير الكوسوفي للبرلمان، السيد بيتر ميليتيتش، الذي تعرض للهجوم يوم الاثنين.

في الأسبوع المنصرم، زار وزير المملكة المتحدة لأوروبا، ديفيد ليدينغتن، متروفيتشا للاجتماع بممثلي المجتمعات المحلية. أود أن أؤكد على قوله بأنه لا يمكن أن يوجد البتة مكان في كوسوفو للعنف بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية. وعلى الرغم من ذلك، أود أيضاً أن آخذ برهة للاحتفاء بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو منذ استقلالها في ٢٠٠٨. وكما لاحظ الأمين العام في تقريريه اللذين أصدرا في الآونة الأخيرة (S/2010/5 و S/2010/169)، حدث هبوط كلي في عدد الحوادث الأمنية. ونلاحظ تقييم الجنرال دي كيرمابون بأنه في الأيام القليلة الماضية لم ينشأ أبدا خطر تدهور عام للحالة الأمنية، سواء في ميتروفيتشا أو في سائر كوسوفو.

ونرحب بالإجراء السريع لشرطة كوسوفو وبعثة سيادة القانون للاتحاد الأوروبي في كوسوفو. وندعوهما إلى إجراء تحقيقهما بدقة وإنصاف وسرعة من أجل تحديد هوية المرتكبين ومحاكمتهم. وبينما يجري التحقيق، ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن التكهن فيما يتعلق بهويات الذين يمكن أن يكونوا قد اقترفوا هذه الجريمة. يجب أن يتاح للتحقيق المجال الضروري لإرساء الحقائق. ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن الإدلاء بأي بيانات استفزازية أو اتخاذ إجراءات قد تتسبب في أن يتدهور مرة أخرى الجو الهادئ حالياً رغم التوتر.

وتؤيد المملكة المتحدة العمل القيم الذي تضطلع به بعثة سيادة القانون للاتحاد الأوروبي في كوسوفو. من المهم أن تواصل بلغراد وبريستينا التعاون مع بعثة سيادة القانون حتى يكون من الممكن تحقيق سيادة القانون والمعايير العليا للحكم والعدالة لجميع مجتمعات كوسوفو.

لقد كان الاحتجاج السلمي الرئيسي الذي جرى يوم الجمعة الماضي احتجاجا على افتتاح مكتب في شمال

ميتروفيتشا لإصدار وثائق، مثل رخص قيادة السيارات وبطاقات الهوية، للمواطنين المقيمين هناك. والمملكة المتحدة تؤيد بصورة كاملة حق المواطنين في الاحتجاجات السلمية، لكننا نود أيضا أن نشدد على أنه من حق جميع مواطني كوسوفو أن يتوقعوا أن تكون هذه الخدمات متوفرة لهم. وليس هناك مبرر مقبول لادعاءات الرئيس تاديتش بأنه ينبغي لحكومة كوسوفو أن تتحمل المسؤولية عن حوادث يوم الجمعة، بسبب القرار الذي اتخذته بافتتاح مركز الخدمات المجتمعية، أو أن يتحمل الممثل المدني الدولي المسؤولية عن ذلك لأنه أيّد هذا القرار. لقد كان عملا إجراميا ويجب أن يحاسب الأشخاص المسؤولين عنه.

وتشجع المملكة المتحدة أيما تشجيع التعاون العميق بين بلغراد وبريشتينا وتود أن تكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل إبداء المرونة والواقعية في التوصل إلى الحلول. وتعزز الحوادث التي وقعت يوم الجمعة ضرورة أن تعمل جميع الأطراف معا من خلال الحوار وبشفافية لصالح جميع الطوائف في كوسوفو. ونحث جميع الأطراف على تركيز جهودها على الحوار والتعاون. ولا نزال ملتزمين بالعمل مع كوسوفو وصربيا والمجتمع الدولي الواسع في تعزيز الاستقرار والمصالحة والتعاون الإقليمي والتقدم الاقتصادي بحيث يتمكن البلدان من المضي قدما صوب منظور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع جيرانهما. ولن يشكل استمرار الاختلاف بشأن المسائل المتعلقة بمركز كوسوفو سوى صرفا للأنظار عن بلوغ ذلك الهدف الاستراتيجي الهام.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وفد الاتحاد الروسي يدعم بشكل فعال المبادرة التي أطلقتها صربيا لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن الحالة المتردية في كوسوفو. ولقد نجمت هذه الحالة عن الانفجار الذي وقع في شمال ميتروفيتشا في ٢ تموز/يوليه خلال المظاهرة السلمية التي قام بها الصرب المحليون. وكما هو معروف تماما، فإنه بسبب ذلك العمل الإرهابي قد توفي شخص بسبب ذلك العمل الإرهابي وجرح ١١ شخصا آخرين. وندين هذه الجريمة بأقوى ما يمكن. ونقدم تعازينا لأسر الفقيد وأصدقائه ولجميع الذين جرحوا.

لقد قام رئيس صربيا، الرئيس تاديتش، في بيانه الذي أدلى به اليوم أمام مجلس الأمن، بتوضيح تقييم صربيا الدقيق للأحداث والحالة في الإقليم ككل. ونحن نشاطر هذا الرأي. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز أيار/مايو هذا العام، وخلال مناقشة المجلس (انظر S/PV.6314) لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/2010/169)، استرعينا انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن الحالة في الإقليم أبعد ما تكون عن الاستقرار وتثير قلقا بصورة خاصة.

وفوق كل ذلك، كانت مخاوفنا تتعلق بإصرار سلطات بريشتينا على تنفيذ ما يسمى بالاستراتيجية الخاصة بشمال كوسوفو في انتهاك سافر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال يشكل الإطار القانوني الدولي الرئيسي للتوصل إلى تسوية في كوسوفو. وأسوة بزملائنا الصربيين، حذرنا من أن اتخاذ أية خطوات من طرف واحد في هذا الاتجاه يمكن أن يقوض الحالة الوطنية المعقدة في المقاطعة في خضم الامتعاض المتزايد من الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، وارتفاع مستويات الجريمة والفساد. ومن المؤسف، أنه لم يتم الأخذ بهذه التحذيرات.

وفي ٢ تموز/يوليه، وبالرغم من احتجاج السكان الصرب المحليين، فإن سلطات كوسوفو، وبدعم من بعض ممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وما يسمى بالممثل المدني الدولي، السيد فيث، حاولت افتتاح فرع للمؤسسات المؤقتة لكوسوفو في شمال

ميتروفيتشا. وكان ذلك العمل انتهاكا سافرا يهدف إلى تقويض الاستقرار في مناطق المقاطعة التي يقطنها الصرب.

لقد تلقينا معلومات عن خطط يتم الإعداد لها لاتخاذ خطوات أخرى مماثلة لزعزعة الاستقرار. وينبغي اتخاذ جميع التدابير لوضع حد لهذه الاستفزازات. ونعتقد أنه لا ينبغي تقديم مرتكبي هذه الجرائم البربرية للعدالة فحسب بل أيضا مَن حرّضوهم فعلا من خلال أفعالهم التي تتسم بالاستهزاء والغطرسة وتسعى إلى تعزيز الاستراتيجية الخاصة بشمال كوسوفو. وننتظر تلقي معلومات من رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عن كيفية إجراء التحقيقات.

لقد أظهر الحادث في شمال ميتروفيتشا بكل وضوح أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبالرغم من ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تبتعد بصورة متزايدة عن مبدأ الحياد إزاء المركز، مما يقوض موقف الوجود الدولي القائم. وندعو مرة أخرى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إلى الامتثال للمبادئ الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإلى أن تتصرف بشكل متوازن، وأن تأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين، بموجب الدور التنسيقي الرئيسي لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وندعو بروكسل إلى مراقبة ذلك بشكل دقيق وتصويب إجراءات ممثلها، السيد فيث. لقد حان الوقت لبعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة، وكذلك العواصم التي لها تأثير على بريشتينا، لتشارك مع سلطات بريشتينا في تقديم توضيحات جادة. وما البيان الاستفزازي الذي أدلى به السيد حسيني سوى تأكيد من جديد على تلك الضرورة وتثبيتها.

إن الحالة المعقدة والكثيرة الانفجار في كوسوفو تؤكد على ضرورة الحفاظ على الدور الطليعي لمجلس الأمن في التوصل إلى تسوية لمسألة كوسوفو. ونعتبر أي ابتعاد عن ذلك المبدأ أمرا غير مقبول ناهيك عن أن الحالة الهشة في الإقليم قد تؤدي إلى انتشار انعدام الاستقرار. وتؤكد الأحداث الآنفة الذكر ضرورة الاستمرار في بذل الجهود للمساعدة في التوصل إلى حل قانوني صحيح ومنصف لمسألة كوسوفو تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستواصل روسيا العمل لتحقيق ذلك.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد زانير والسيد دو كيرمابون على التفاصيل التي قدماها عن الحادث الذي وقع في كوسوفو في نهاية الأسبوع الماضي. وأرحب برئيس جمهورية صربيا. وأرحب أيضا بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوسوفو وأشكره على بيانه.

لقد أودى الانفجار الذي وقع صباح يوم الجمعة في ميتروفيتشا بحياة شخص وتسبب في إصابة عدة أشخاص آخرين. وتدين فرنسا ذلك العمل. ونطلب من السلطات أن تقوم بكل ما في وسعها للعثور على المسؤولين وكفالة تقديمهم إلى العدالة. وكما شرح لنا الجنرال دو كيرمابون، يجري تحقيق ومن السابق لأوانه استخلاص الاستنتاجات بشأن ما حدث. وأرحب بالمهنية والكفاءة التي أظهرتها شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ساعة وقوع هذه الأحداث. وندعو جميع الذين يمكن أن يستجيبوا بطريقة أو بأخرى إلى التعاون مع شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي كي تتمكنا من القيام بتحقيقاتهما بنجاح.

وبقدر ما هي خطيرة ومدانة تلك الحادثة، فإنها حادثة منعزلة. فلا تزال الحالة في كوسوفو مستقرة، بفضل وجود بعثة الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة والجهود التي

تبذلها السلطات المحلية لعدة أشهر لإشراك الطوائف المختلفة في حوار بناء. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، إذ تمتثل تماما للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يمكنها أن تستمر في الاضطلاع بدورها.

إن الأغلبية الساحقة من السكان تريد العيش في سلام، بما في ذلك في ميتروفيتشا. ويجب أن يكون الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي والأطراف المعنية مباشرة هو ضمان عدم تكرار هذه الحوادث وأن يتم التعامل معها بهدوء ومهنية كي يتمكن سكان كوسوفو من العيش حياة طبيعية يصبو إليها جميعهم. ونعتقد أنه ينبغي تجنب استغلال هذه الحوادث لأغراض سياسية. فذلك لا يسهم في إحلال السلام.

وكما نقوم بصورة منتظمة، ندعو الصرب والكوسوفيين إلى البدء في الحوار وتركيز جهودهم على التوصل إلى حلول عملية لمشاكل السكان الحقيقية. وتضطلع البعثة الأوروبية بدور رئيسي في تيسير هذا الحوار، الذي أرحب به. ويحدونا الأمل في أن تكون كلتا صربيا وكوسوفو يوما ما جزءا من الاتحاد الأوروبي. ويتم اليوم التحضير لهذا المستقبل. وندعو رجال السياسة إلى أن يسعوا جاهدين لتحقيق ذلك الهدف على أساس الواقع، لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لن يكون ممكنا إلاّ بالاعتراف بالواقع. وإنكار الواقع لا يجدي نفعا. وندعو الطرفين إلى تجنب ذلك الجمود.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أرحب بفخامة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس صربيا، في جلسة اليوم، وأن أشكر كذلك السيد لامبيرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

واستمعت أيضا بعناية للبيانيين الذين أدلى بهما السيد حسيني والسيد دو كيرمابون.

ويوم الجمعة الماضي، حصلت تفجيرات عديدة في شمال متروفيتشا أسفرت عن وقوع خسائر بشرية. إننا ندين عمل العنف هذا، ونود أن نعرب عن تعاطفنا العميق مع أسر الضحايا وتعازينا لهم. ويحدونا الأمل أن تبذل الأطراف المعنية جهوداً متضافرة لكفالة استقرار الحالة على الأرض، وضمان المصالح المشروعة لجميع الطوائف العرقية. وينبغي للأطراف المعنية أن تجري على الفور تحقيقاً في هذا الحادث وتقدم مرتكبيه إلى العدالة بغية تفادي أي تكرار لهذه الحوادث.

إن الحالة في كوسوفو لا تزال دقيقة ومعقّدة، وهي تؤثر على السلم والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا ككل. وما فتئ الموقف الصيني من مسألة كوسوفو ثابتاً وواضحاً. إننا نحترم سيادة صربيا وسلامة أراضيها، وندعم حكومة وشعب صربيا في سعيهما إلى تحقيق أهداف السلام والاستقرار والازدهار لأمد طويل.

ومن البديهي أن تتمثل أفضل طريقة لحل مشكلة كوسوفو في التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين عن طريق المفاوضات. فالأعمال من طرف واحد لن تكون غير مجدية في حل المشكلة فحسب، وإنما بدلاً من ذلك ستعقّد الوضع، وتؤثر سلباً على السلم والاستقرار في المنطقة.

إن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال الأساس القانوني لحل مشكلة كوسوفو، لذلك ينبغي احترامه. ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واستمرار تنفيذ ولايتها وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونأمل أن تولي بعثة الأمم المتحدة اهتمامها لأسباب هذا الحادث، وتتخذ التدابير اللازمة لمواجهة الحالة.

وينبغي للأطراف المعنية مواصلة دعم بعثة الأمم المتحدة في القيام بعملها.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، بتسلمكم الرئاسة في هذا الشهر. وأود كذلك أن أشكر السيد زانيير والجنرال دي كيرمابون على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، وأن أرحب بالرئيس تاديتش ووزير الخارجية حسيني وأن أشكرهما على بيانيهما.

إننا نأسف لوفاة الدكتور مسعود دزيكوفيتش على نحو مأساوي، وهو طبيب أطفال بوسني، ولإصابة عديدين آخرين بجراح في ٢ تموز/يوليه بشمال متروفيتشا نتيجة افتتاح حكومة كوسوفو مركزاً لخدمات المواطنين هناك. ونكرر دعوات حكومة كوسوفو إلى الهدوء وضبط النفس، ونشارك في إدانة العنف والتهديد بالعنف. ونحث جميع الأطراف على تفادي أي تصعيد للتوترات.

وفيما يردنا المزيد من المعلومات حول الحوادث التي أفضت إلى خسارة في الأرواح والإصابة بجراح، بات جلياً أن هذا العمل الإجرامي كان عملاً منفرداً، وليس عملاً إرهابياً مخططاً له. ونحن نحث سلطات إنفاذ القانون المحلية، بما في ذلك شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، على مواصلة التحقيق في الحادث وكفالة إخضاع المسؤولين عن الأعمال الإجرامية للمساءلة. ونرحب بالمساعدة المقدمة من شرطة كوسوفو في التصدي للحادث.

نحن لا نرى، بصراحة، أن عملاً إجرامياً منفرداً من قبيل العمل الذي ارتكب في ٢ تموز/يوليه يستحق جلسة طارئة لمجلس الأمن. لقد طلب رئيس صربيا عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة التدهور الخطير في الحالة الأمنية، ولكن إذا أردنا أن نناقش تلك الحالة، ينبغي لنا أيضاً أن نناقش أعمال التهديد والترويع ضد مواطني كوسوفو من العرق الصربي، من قبيل بيتر ميليتيتش، الذي أُطلقت عليه النار في ٥ تموز/يوليه حسبما سمعنا، وأفاد مرتكبو هذه العملية بأنه متهم بالخيانة. وإذا أردنا أن ندين الاستفزازات، ينبغي لنا أيضاً أن ندين الاستفزاز من جانب مسؤول كبير في الحكومة الصربية يدعو أي صربي من كوسوفو يؤيد حكومة كوسوفو بأنه شريك للإرهابيين الألبان.

اسمحوا لي بأن أكرر ما ذكره الرئيس تاديتش في بيانه، وهو أمر نؤيده بإخلاص. لقد قال إن ما يحتاج أن يفعله كل شخص هو رفض أصوات التطرف التي تترافق مع الأساليب القديمة. وبهذه الطريقة من المفيد أن نسمع الرئيس تاديتش يشجب الحادث الذي وقع في ٥ تموز/يوليه والبيان المتطرف الذي أدلى به أحد أعضاء حكومته.

إن قرار حكومة كوسوفو بافتتاح مركز لخدمات المواطنين كان قراراً صائباً، وقراراً يأتي ضمن صلاحيتها بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة يعترف بها عديدون في هذه القاعة وخارجها. وإدراكاً للتوازن الحساس في ما بين طوائف الأقليات في الشمال، افتتحت حكومة كوسوفو المركز بطريقة بسيطة لا استفزاز فيها وشفافة. وكان الافتتاح أيضاً جزءاً من استراتيجية أرحب مدى تؤيدها جميع طوائف كوسوفو وأعضاء المجتمع الدولي، لتوسيع نطاق الفوائد التي توفرها حكومة جيدة وتخضع للمساءلة وشرعية بحيث تشمل جميع سكان كوسوفو، بمن فيهم مواطنوها في الشمال. ونفهم أن حكومة صربيا، وبروح من الشفافية، أُبلغت مقدماً بافتتاح المركز.

والمؤسف أن جهود حكومة كوسوفو لمساعدة أشد المحتاجين في الشمال أعاقتها بالتالي محاولات لتسييس مركز خدمات المواطنين وزعزعة استقرار الحالة في شمال كوسوفو.

ولا بد أن نشدد كذلك على أن أية أعمال عنف واستفزاز من جانب المتظاهرين غير مقبولة أيضاً.

والحادث الذي وقع في ٢ تموز/يوليه يمثل استمراراً للتوترات الكامنة في الشمال، واستمراراً للحاجة إلى تعزيز سيادة القانون وأعمال الحماية لجميع الطوائف هناك. وفي ذلك الصدد، على شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تواصلا عملهما وتستعملا الموارد المتوفرة لهما بغية كفالة عدم نجاح الذين يستعملون العنف أو يهددون باستعمال العنف في زعزعة استقرار المنطقة.

أخيراً، نحث حكومتي صربيا وكوسوفو على العمل معاً كجارتين لأجل تعزيز المزيد من الاستقرار الإقليمي ومنع المزيد من أعمال العنف.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدتي الرئيسة، على ملاحظاتكم الطيبة لسفير بلدي، السفير كلود هيلر، بشأن طريقة رئاسته للمجلس في حزيران/يونيه، وبأن أتمنى لكم كل النجاح خلال تموز/يوليه. وأود أيضاً أن أؤيد ما قالته وفود أخرى ترحيباً برئيس جمهورية صربيا، السيد بوريس تاديتش؛ والممثل الخاص للأمين العام، السيد زانيير؛ والسيد دي كيرمابون، ممثل الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ وبطبيعة الحال السيد اسكندر حسيني.

ويود وفدي أن يبدأ بالإعراب عن أسفه إزاء حوادث العنف التي وقعت بين الطوائف العرقية خلال الأشهر الماضية في المنطقة الشمالية من كوسوفو، بما في ذلك الحوادث التي وقعت في الأيام الأخيرة. ومنذ أيار/مايو الماضي، نعرب عن قلقنا لهذا المجلس، لأن هذه الأعمال تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان للسكان المدنيين، وتؤدي إلى خسارة أرواح بريئة. ونود كذلك أن نعرب عن قلقنا تجاه أن عودة تلك الحوادث يمكن أن تفضي إلى حالة غير مستقرة في المنطقة، تجعل من الصعب بلوغ حل سلمي لحالة كوسوفو، يكون حلاً مقبولاً من كلا الطرفين.

بالنسبة إلى المكسيك، إن استقرار وتنمية كوسوفو والمنطقة يعتمدان على المصالحة بين الطوائف. لهذا السبب ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية تيسير الحوار والتعاون بين الأطراف، والطوائف المحلية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونود أن نؤكد من جديد، في ذلك الصدد، أهمية أن يحث مجلس الأمن الأطراف على احترام القانون الدولي، والامتناع عن أي عمل استفزازي يمكنه أن يزيد من التوتر أو العنف، وتعزيز الجهود لتهيئة بيئة يسودها الهدوء والاستقرار والحوار السياسي، بيئة يسودها التسامح والمصالحة. ذلك أمر هام جداً خاصة لتفادي التوترات قبل فتوى محكمة العدل الدولية.

وإننا على اقتناع بأن الحل الدائم لمركز كوسوفو يجب أن يحترم القانون الدولي، بما في ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فلا يزال ذلك القرار الإطار القانوني لتحقيق الحل، ولهذا السبب فإن الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي لتعزيزه عن طريق الحوار بالتعاون مع منظمات إقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويرى وفدي أنه للحيلولة دون اندلاع أعمال عنف جديدة ولإشاعة الاستقرار في شمال كوسوفو، لا يزال من الجوهري أن تقترن عملية المصالحة بسياسات ترمي إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدى الطوائف بطريقة غير تمييزية. ومن المهم بشكل خاص تقديم الجناة

الذين ارتكبوا الأفعال في الأيام القليلة الماضية إلى العدالة حالما يتم الانتهاء من التحقيقات.

أما فيما يتعلق بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، فلا نزال نترقب الفتوى التي ستصدرها المحكمة. ونعتبر أن من الجوهري استخدام جميع الآليات من أجل حل النزاعات بطريقة سلمية للتوصل إلى اتفاقات بشأن المركز النهائي لكوسوفو الذي سيضمن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم احترام حقوق الإنسان لجميع سكانها.

إن وفد المكسيك يعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع الأطراف لديها القدرة للتغلب على الانقسامات السابقة وهمّيئة بيئة جديدة تجعل الحلول المحتملة في المستقبل قائمة على القانون الدولي. ونأمل أن يحقق الحوار السلمي والبناء حلولا مقبولة بصورة متبادلة ويعزز من الاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان.

السيد شولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم أيتها السيدة الرئيسة على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم كامل تعاون ودعم البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير هيلر وأعضاء وفده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي تحلُّوا بها في إدارة دفة عمل مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه.

أود أن أشكر السيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، والجنرال دي كيرمابون على إحاطتهما الإعلاميتين. أود أيضاً أن أرحب بمشاركة رئيس صربيا، السيد بوريس تاديتش والسيد اسكندر حسيني في جلسة اليوم.

تدين البوسنة والهرسك الحادث المأساوي الذي وقع في بلدة ميتروفيتشا بتاريخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، وأدى إلى مقتل شخص وجرح ١١ شخصاً آخرين. ونأسف للخسارة في الأرواح، ونعرب عن عميق مشاعر العزاء والمواساة لأسر وأصدقاء الضحايا. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى إجراء تحقيق في الحادث ومعرفة المسؤولين عنه وتقديمهم للعدالة. ونناشد الأطراف أن تتصرف بطريقة مسؤولة وأن تمتنع عن الاستفزاز لعله يسود السلام.

تشجع بقوة البوسنة والهرسك مواصلة عملية المصالحة والحوار وبناء الثقة التي يسّرها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا وأشكره على بيانه. وأشكر السيد لامبيرتو زانيير على إحاطته الإعلامية وأقدر أيضاً الملاحظات الإضافية والمعلومات التي قدمها ممثل الاتحاد الأوروبي. أشكر السيد حسيني على ملاحظاته.

ونشجب بشدة الحادث الذي وقع في ٢ تموز/يوليه في مدينة ميتروفيتشا والذي أدى إلى وفاة مأساوية وجرح عدد آخر من الناس. ونعرب عن تعازينا لأسرة المتوفى المكلومة ونشارك في إدانة أعمال العنف وندعو إلى التحلي بضبط النفس. ونتوقع اتخاذ تدابير مناسبة للشروع في التحقيق الكامل في الحادث وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو لا تزال تتسم بالهدوء على حد كبير، فقد ازدادت حدة التوترات الإثنية في الشمال بعد وقوع الحادث المأساوي. ويجب على جميع المعنيين أن يكفلوا بأن تكون كوسوفو مكاناً يسوده التسامح الإثني والتعددية لكي تنعم الطوائف فيه بالتعايش السلمي.

وينبغي التذكير بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذ المفعول ولذلك ما برح يشكل معياراً رئيسياً في توجيه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو. وقد أعربت البرازيل عن ذلك الموقف في جلسات عامة أدارتها محكمة العدل الدولية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كجزء من الإجراءات المتعلقة بالفتوى بشأن إعلان الاستقلال من جانب واحد من قبل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو.

بما أن مجلس الأمن لا يزال ينظر في المسألة، فإن فتوى المحكمة، التي ستصدر في وقت لاحق من هذا العام، ستمثل عنصراً حاسماً يجب أخذه في الاعتبار. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ينبغي للبعثة الاستمرار في القيام بدورها البناء في تعزيز العمل بين بريشتينا وبلغراد. ونتوقع من الطرفين التعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة. إذ أن النجاح في هذا المجال سيفيد الجميع.

في هذه الحالة، من واجبنا الجماعي أن نكفل لكل طائفة من الأقليات الحماية من التهديدات أو التخويف أو المضايقة. وننضم إلى نداء الأمين العام لجميع الأطراف بالالتزام بالحوار للمساعدة على نزع فتيل التوترات والحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكركم وأشكر بلدكم أيتها السيدة الرئيسة على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأشكر وفد المكسيك على العمل الرائع الذي قام به في الشهر الماضي. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام زانيير والجنرال دي كيرمابون على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. أشكر أيضاً فخامة الرئيس تاديتش ومعالي وزير الخارجية حسيني على بيانيهما. لقد استمعنا إليهما بعناية شديدة.

شأننا شأن المتكلمين الآخرين الذين تكلموا قبلنا، وتماشياً مع البيان الذي أدلى به الممثل السامي أشتون، ندين العمل الذي أدى إلى وفاة السيد دزيكوفيتش وجرح عدة أشخاص آخرين خلال الاحتجاجات في ميتروفيتشا الشمالية بتاريخ ٢ تموز/يوليه. ونحض شرطة كوسوفو على التحقيق في ذلك الحادث المؤسف بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وتقديم المسؤولين عن الحادث إلى العدالة. ونتوقع من جميع الأطراف أن تتعاون تعاوناً كاملاً في هذا المجهود. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا للعمل المحترف الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المساعدة الأمنية الدولية في كوسوفو.

لا نعتقد أن الحادث الذي أُبلغنا عنه اليوم يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن ما أخبرنا به الجنرال دي كيرمابون عن الحالة الأمنية يؤكد هذا التقييم. وفي الوقت نفسه تبين الأحداث التي وقعت مؤخراً أهمية وجود بعثة الاتحاد الأوروبي في شمال كوسوفو لتحاشي المزيد من تدهور الحالة الأمنية. وتؤيد النمسا تأييداً كاملاً جهود بعثة الاتحاد الأوروبي لممارسة ولايتها، بما في ذلك في شمال كوسوفو في اتساق كامل مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

نناشد جميع الأطراف الامتناع عن أي تصعيد والتخفيف من حدة التوترات الحالية. وندرك تماماً استمرار الخلاف الأساسي بين بلغراد وبريشتينا بشأن مسألة المركز، وموقف حكومتي وبلدي بشأن هذه المسألة معروف. بيد أننا لا نعتقد أن هذا الخلاف يمكن أو ينبغي أن يستبعد الجهود المستدامة التي تقوم بها جميع الأطراف – واسمحوا لي أن أكرر، جميع الأطراف – نحو مزيد من الاستقرار والحوار السلمي والحلول الواقعية. إن هذا النوع من الحوار الواقعي هو ما يلزم بالضبط اليوم في كوسوفو وفي المنطقة، وهذا النوع من الحوار أيضاً يتضمن الحاجة إلى زيادة التعاون من جانب جميع الأطراف مع بعثة الاتحاد الأوروبي وغيرها من

الجهات الفاعلة الدولية في كوسوفو. وأود أن أشدد على أن ذلك الحوار سيكون في صالح المنظور الأوروبي في المنطقة بأكملها وفي أجزاء من قارهّا.

السيد سلام (لبنان): أود أولاً أن أنضم إلى زملائي في تهنئتكم على رئاستكم المجلس لهذا الشهر وفي التنويه برئاسة المكسيك له خلال الشهر الماضي. ويهمني أن أعرب عن التقدير لفخامة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا وأشكره على بيانه. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، وممثل الاتحاد الأوروبي، الجنرال إيف كيرمابون، على إحاطتيهما الإعلاميتين كما أشكر السيد إسكندر حسيني على بيانه.

بتاريخ ١٨ أيار/مايو الماضي، استمعنا إلى إحاطة الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو السيد لامبرتو زانيير حول آخر التطورات في كوسوفو، حيث أشار إلى هشاشة الوضع الأمني بسبب توقف مسار الحوار والمصالحة، وعدم إيجاد حلول لعدد من المسائل الحساسة ولا سيما منها: المفقودين، الممتلكات، الخدمات العامة والوضع الاقتصادي.

وكان يحدونا الأمل بحصول تطورات إيجابية تؤدي إلى استئناف الحوار بين الأطراف المتنازعة لاحتواء أجواء التوتر خاصة في منطقة شمال كوسوفو، إلا أن انفجار القنبلة الذي وقع صباح يوم الجمعة الماضي في الجزء الشمالي من مدينة ميتروفيتشا، وأدى إلى مقتل شخص وجرح عشرة آخرين، جاء عكس آمالنا. وما يزيد من قلقنا على الوضع هو الاعتداء المسلح صباح الأمس الاثنين على النائب بيتر مليتش.

إن لبنان يدين بشدة هذه الاعتداءات وجميع أعمال العنف الأخرى في كوسوفو، ويكرر دعوته كافة الأطراف إلى المحافظة على الهدوء، والتحلي بروح المسؤولية، والابتعاد عن أي عمل يمكن أن يساهم في تأجيج الوضع. ونشدد في هذا المجال على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتيسير المصالحة وتعزيز الأمن.

يشدد لبنان على ضرورة تأمين مناخ إيجابي يخفف من حدة التوتر، ويدعو كلا من بلغراد وبريشتينا إلى استئناف الحوار البناء والمباشر لتطويق أي تفاقم للوضع الأمني. ونحث جميع الأطراف المؤثرة في منطقة شمال كوسوفو على لعب دور مساعد لتشجيع المجموعات المحلية على التحاور وإيجاد حلول للمسائل الحساسة، لما لذلك من تأثير على تحقيق الأمن في كوسوفو وكامل منطقة البلقان.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أتمنى لكم، سيدتي، كل التوفيق في رئاستكم للمجلس وأؤكد لكم على دعم وفدي. كما أشكر وفد المكسيك على رئاسته الناجحة للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

سأكون مختصرا للغاية. اسمحوا لي أولا أن أشارك المتكلمين الذين رحبوا بفخامة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا وشكروه على بيانه. كما أشكر السيد كيرمابون والسيد زانيير على ملاحظاتهما.

علم وفدي، مع بقية العالم، بالحوادث المؤسفة التي وقعت يوم الجمعة وأدت إلى مقتل شخص وجرح كثيرين آخرين. ويدين وفدي بقوة أعمال العنف تلك ويقدم تعازيه لأسرة طبيب الأطفال المتوفى. ولقد أثلج صدورنا أن الجميع قد أدانوا تلك الحوادث وأن التحريات اللازمة تُجرى الآن.

إن حوادث الجمعة ٢ تموز/يوليه نتجت عن الأوضاع السائدة في كوسوفو وبخاصة التوتر بين الطوائف المختلفة، الناشئ عن مسألة مركز كوسوفو في جملة أمور. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي مجددا موقفه المعروف المتمثل في دعم العملية الدولية الرامية إلى تأمين السيادة الوطنية للإقليم. إننا نسعى إلى تسوية تقوم على القرار ١٢٤٤

(١٩٩٩) ونؤيد ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما تؤيد غابون بقوة الحوار والتعاون اللذين لا غنى عنهما لتسوية الأوضاع في كوسوفو. كذلك نشعر بأن خطة الأمين العام ذات النقاط الست تمثل إسهاما هاما في البحث عن تسوية لمشكلة كوسوفو عن طريق التفاوض.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدتي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. كما أشكر السفير هيلر ووفد المكسيك على القيادة المقتدرة للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

أرحب بفخامة بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا وأشكره على بيانه. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام لامبرتو زانيير على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في شمال كوسوفو؛ وكذلك السيد كيرمابون ممثل الاتحاد الأوروبي والسيد حسيني على بيانيهما.

إننا ندين التفجيرات الأخيرة في شمال ميتروفيتشا ونأسف لما نتج عنها من فقد للأرواح وإصابات بجروح. ينبغي تقديم الجناة الذين ارتكبوا تلك الأعمال إلى المحاكمة حتى نمنع وقوعها مرة أخرى وحتى نعزز روح الجماعة بين الطوائف. إننا نحث الأطراف كافة على أن تحافظ على الهدوء تجنبا لأي عمل من شأنه زيادة التوتر في الوضع الأمني الهش. كما نناشد الأطراف التحلي بضبط النفس والاحترام المتبادل والتسامح من أجل مصلحة السلام.

من المهم أن تمتنع السلطات في كوسوفو عن اتخاذ أي إجراء انفرادي واستفزازي في شمال كوسوفو من شأنه تصعيد المشكلة. ثمة حاجة لتأمين حماية ملائمة لأرواح وممتلكات الأقلية السكانية في شمال كوسوفو. إننا نناشد جميع أصحاب الشأن في المنطقة أن يقوموا بواجبهم في تعزيز وصون السلم.

نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة بأسرها. كما نشيد بالبعثة لما تقوم به من عمل للتشجيع على المصالحة وتيسير الحوار. ومع ذلك، فإن الحوادث الأخيرة تأتي بمثابة تذكير بالحاجة إلى أن تُلزِم جميع الأطراف أنفسها بالحوار وبتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي، والوفد النيجيري، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. كما أشكر البعثة المكسيكية على أدائها الممتاز في إدارة رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأرحب بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس صربيا، ووزير خارجية كوسوفو، سعادة السيد اسكندر حسيني. أود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام زانيير والجنرال كيرمابون على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

ندين ما وقع في شمال كوسوفو من أعمال عنف الأسبوع المنصرم خلَّفت قتيلا وعدة جرحى. ونعبر عن تعازينا لأسرة الفقيد وتعاطفنا مع الجرحى. إننا نحث جميع الأطراف على الامتناع عن الإدلاء بأية بيانات استفزازية من شأنها تصعيد العنف في المنطقة.

سيبدأ عهد جديد مع إعلان فتوى محكمة العدل الدولية ونأمل أن تغتنم الأطراف تلك الفرصة الجديدة للوصول إلى تسوية للمشاكل عن طريق الحوار. ومن هذا المنطلق، نرى أن من الضروري منع وقوع أعمال عنف على الأرض من شأنها أن تهدد الحوار بين الأطراف. وعليه، من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على حوادث الأسبوع الماضي والعثور على الجناة. ومن نفس المنطلق، فإنه أمر بالغ الأهمية

أن تبقى الشرطة والقوات الدولية في كوسوفو يقظة وأن تواصل رصد الأوضاع بدقة للحيلولة دون اندلاع العنف.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على الأهمية الكبرى التي توليها تركيا لأمن ورفاه الطوائف كافة في كوسوفو. إنه أمر بالغ الأهمية أن يشعر جميع الأفراد في كوسوفو بالطمأنينة والأمن. وتمثل منطقة البوشناق عالما متعدد الأعراق وتشكل صورة مصغرة للحياة العادية في كوسوفو. ومن ثم، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصون أمن السكان البوشناق والأتراك والألبان والصرب الذين يعيشون فيها.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم الرئاسة، وأن أشكر وفد المكسيك على عمله المميز خلال الشهر الماضي. وأود أن أرحب برئيس صربيا بوريس تاديتش وأن أشكره على بيانه. وأود، كذلك، أن أرحب برئيس وزراء كوسوفو حسيني وأن أشكر الممثل الخاص زانيير والسيد دي كيرمابون على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تعازينا على الخسائر في الأرواح وعن تعاطفنا مع جرحى عملية العنف التي وقعت في شمال ميتروفيتشا. واليابان تدين أعمال العنف تلك. فهذا العمل الجبان يعرقل الجهود الجارية لتحسين الحالة الأمنية وتعزيز سيادة القانون في كوسوفو بدعم المجتمع الدولي. ويجب بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون تكرار تلك الهجمات. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ القانون مجراه الكامل ضد المسؤولين عن ذلك الهجوم الإجرامي.

وفي الوقت ذاته، يسعدنا أن نلاحظ أن الحالة الأمنية هادئة بوجه عام. ويحدونا الأمل في أن تواصل حكومة كوسوفو تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون في الإقليم بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون، وقوة كوسوفو. إن تعزيز الأمن وسيادة القانون مهمان لتحقيق الاستقرار والتنمية لكوسوفو وللمنطقة بأسرها. ومن الأساسي لجميع الأطراف أن تتصدى لهذه التحديات عبر الحوار والتعاون. إننا نحث بريشتينا وبلغراد على الانخراط في حوار بناء ومواجهة التحديات بغية تحسين مستوى الحياة لجميع سكان كوسوفو.

إنني أرى أن نهج الأمن البشري هو الأمر ذو الصلة الأمثل عندما نتحدث ونفكر بشأن شعب كوسوفو، لأن هدف ذلك النهج هو تهيئة الظروف التي يحق فيها لكل فرد ويمنح فرصة العيش في ظل السلام والأمن والحياة الكريمة، بصرف النظر عن الجماعة العرقية التي ينتمي إليها. وانطلاقا من هذا النهج، ستواصل اليابان التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتعايش السلمي فيما بين مختلف الطوائف العرقية في كوسوفو، بما في ذلك المقاطعات الشمالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أود أن أشارك الذين سبقوني الترحيب بفخامة الرئيس بوريس تاديتش وأن أشكره على بيانه أمام المجلس. كما أشكر السيد لامبيرتو زانيير، والسيد دي كيرمابون والسيد حسيني على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الحادث الذي وقع مؤخرا في ميتروفيتشا وأسفر عن خسائر في الأرواح وعدد من الإصابات كان مؤسفا بالفعل. إننا نحث الأطراف على التصرف بضبط النفس وتلافي الإجراءات أو التصريحات الاستفزازية التي من شأنها أن تفجر المزيد من أعمال العنف.

وثمة حاجة إلى مواصلة جهود بناء الثقة فيما بين الطوائف. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى العمل الدؤوب من أجل تحقيق المصالحة والتسوية السلمية للمسائل

المعلقة من خلال المبادئ التي أثبت الزمن جدارتها والمتمثلة في التوافق والاحترام المتبادل.

إننا نكرر التأكيد على أن المسائل المتعلقة بشمال كوسوفو وبكوسوفو عامة ينبغي أن تعالج بالوسائل السلمية وبالتعاون الوثيق والتنسيق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة. وفي هذا الصدد، نحث بلدان المنطقة والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة والمجتمع الدولي على بذل الجهود بغية إيجاد تسوية سلمية لمسألة كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لقد طلب الرئيس تاديش الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني على البيانات التي استمعت إليها هنا اليوم في مجلس الأمن، بما في ذلك بيانات السيد زانيير، والسيد دي كيرمابون، وسفراء الدول الأعضاء الممثلة هنا.

وبالإشارة إلى بيان السيد حسيني، أود أن أقول إن عددا من الجماعات العرقية عاشت معا على مدى قرون في كوسوفو وما زالت تفعل ذلك حاليا، بما في ذلك الألبان والصرب والأتراك والبوشناق والروما والمصريون. وتعيش شعوب كثيرة في كوسوفو حاليا، وفي البلقان بوجه عام. وهذه الأمم الفخورة عاشت جنبا إلى جنب على مدى قرون. وقد حدثت تذبذبات في علاقاتنا عبر التاريخ، ولكنني أحترم جميع الشعوب والأمم التي تعيش حاليا في البلقان، بما في ذلك في بلدي صربيا وفي مقاطعتنا الجنوبية.

ولكنني لست على علم بما يسمى الهوية الكوسوفية. فهذا ابتكار جديد. وأنا على يقين بأنه إذا كان هناك من يطلق عليهم اسم الكوسوفيين يعيشون في ظل هوية جديدة في أجزاء أخرى من كوسوفو، فإنهم لا يعيشون في المجتمعات المحلية التي يشكل الصرب الأغلبية فيها. وهذا ينطبق على وجه الخصوص في الجزء الشمالي من كوسوفو. إنهم لا يعترفون بمحاولة الانفصال غير القانونية والأحادية الجانب من جانب السكان ذوي العرق الألباني في كوسوفو. ولنكن واضحين تماما، فمجلس الأمن لا يزال يؤيد الموقف المعارض لإعلان الاستقلال الأحادي الجانب. وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يشكل إطارنا القانوني. وعليه، فإن كوسوفو ليست دولة. وهي لا تتمتع بالسيادة. وهذا لا يمثل موقف صربيا وحدها أو موقف أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل هو موقف مجلس الأمن. وعلى السيد حسيني أن يقبل هذا الواقع بصورة نهائية.

ومن دواعي أسفي البالغ، أن ممثل الولايات المتحدة أيد للتو إنشاء مكتب لبريشتينا في شمال ميتروفيتشا، قائلا ''إنه العمل الذي يصح القيام به''. إن هذا يبعث على خيبة الأمل. فالجميع يعلم أن ذلك المكتب غير مرغوب فيه من جانب صرب كوسوفو؛ والكل يعلم أنه يمثل عملية استفزازية؛ والكل يعلم أنه لن يسهم في تحقيق الاستقرار على الأرض. ومع ذلك جرى دعم ذلك المكتب. وهذا يعني أن ''إثبات'' ما يسمى سيادة كوسوفو أهم من استعادة الاستقرار. والآن أنا أقف على حقيقة الموقف، وهو يسبب لي قلقا بالغا، ومع ذلك سأواصل اتباع سياسة السلام والتعهد بالتزامنا بإيجاد حل توافقي لمركز كوسوفو مستقبلا.

وقد أشار البعض إلى التاريخ وإلى عام ١٩٨٩. إن ما حدث في عام ١٩٨٩ يؤسفني بالغ الأسف. ويمكننا أن نعود إلى ما هو أبعد في التاريخ، إلى عام ١٩٧٣ وعام ١٩٦٨ وعام ١٩٤١، ولكن ذلك لن يوصلنا إلى غاية، كما هو الحال بالنسبة لإعلان الاستقلال من جانب واحد، الذي كان نتيجة لمذبحة عام ٢٠٠٤. دعوني أوضح تمييزا أساسيا بين الدولة ذات السيادة التي أمثلها والسلطات في بريستينا.

إننا نحاكم مجرمينا. فالذين ارتكبوا الأعمال الوحشية في ١٩٩٩ يُقدمون إلى المحاكمة. ويجري الكشف عن القبور الجماعية، والمسؤولون عنها سيزج بهم في السجون. وبعضهم مسجونون فعلا. ولكن لم يُسجن أحد على جرائم الكراهية والتطهير العرقي التي حدثت في ٢٠٠٤. و لم تعز السلطات الألبانية العرقية المسؤولية إلى أحد. اعتُبر العنف مقبولا. إن تركة قيمة الإرهاب لجيش تحرير كوسوفو طفت مرة أخرى على السطح يوم الجمعة. وذلك يجب أن يُدان.

وبحكم التعريف، فإن مركزا لخدمات المجتمع أنشئ ضد إرادة المجتمع نفسه هو عمل واضح من أعمال العدوان – عمل غير مشروع. دعوني أسأل سؤالا بسيطا: ما سيحدث لو أنشأت جمهورية صربيا مركزها لخدمات المجتمع في بريستينا لإصدار جوازات سفر صربية للعدد الكبير من الألبان الكوسوفيين الذين يسعون للحصول على جوازات السفر الصربية حتى اليوم؟ هل ستدافع بعثة سيادة القانون للاتحاد الأوروبي في كوسوفو وقوة كوسوفو والوحدات الخاصة لشرطة كوسوفو عن مكتب كذلك؟ هل ستساعدنا قوة كوسوفو وبعثة سيادة القانون؟ أنا موقن من أنهما لن تفعلا ذلك.

يتعين علينا أن نتبع سياسات متسقة. يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان وجهتي النظر. ويتعين علينا أن نكون شديدي الحرص من أجل التوصل إلى حل توفيقي حقيقي يُحلّ السلام والاستقرار في المنطقة.

وصربيا ملتزمة بمواصلة تلك الأنواع من الجهود لإيجاد منطقة مستقرة ومزدهرة. وتحترم صربيا جميع المواطنين الصرب، جميع الناس الذين يعيشون في المنطقة. ونواصل ذلك النوع من المجهود، وآمل في أن نكون نحن كلنا معا في الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. ولكن قبل ذلك، يتعين علينا أن نتوصل إلى حل توفيقي حقيقي في إطاره يحصل الجانبان على شيء ما. وحينما يحصل جانب واحد على كل شيء ويفقد الجانب الآخر – صربيا – كل شيء فليس ذلك حلا توفيقيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب السيد حسيني الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بتفسير موجز. تتكون كوسوفو من مجموعات عرقية. وبغض النظر عما إذا كان مرء ألبانيا أو صربيا أو تركيا أو بوسنيا أو مصريا فنحن نشير أحيانا إليه بأنه كوسوفي، وذلك باسم الأرض، البلد، وليس باسم المجموعة العرقية. وبالتالي، لا خطأ في الإشارة إلى مواطن كوسوفو بأنه كوسوفي. لا أجد أي خطأ في كل ذلك. وبعبارة أخرى، لدى الكلام عن الأعراق، تتكون كوسوفو من المجموعات العرقية التي نعرفها نحن جميعا.

إن مركز خدمات المجتمع ليس مكتب بريستينا. إنه مكتب لجمهورية كوسوفو في منطقة بوسنياك مهالا افتُتح بعد المداولات المتعمقة، بعد التقييمات العميقة، لتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين في الشمال. ويمكنني، مرة أخرى، أن أطمئن المجلس على أن افتتاح هذا المركز لخدمات المجتمع غير موجه ضد أحد؛ الغرض منه هو خدمة كل مواطن في ذلك الجزء من كوسوفو.

سمعنا مرة أخرى عن الإرهاب يوم الجمعة. ما رأيناه يوم الجمعة كان عملا جنائيا منعزلا حدث في غمرة تجمع احتجاجي – يبدو أنه كان تجمعا احتجاجيا بالغ العنف – من الواضح بحضور عدد من المحتجين المدججين بالأسلحة. ذلك ما سيظهره التحقيق في نهاية المطاف. ولكن دعونا ننتظر اختتام التحقيق.

لقد نُظم هذا التجمع الاحتجاجي العنيف لتعزيز هدف تقويض أي عملية إيجابية في ذلك الجزء من كوسوفو.

يتعين عليَّ أن أؤكد مرة أخرى على أن ذلك تم الاضطلاع به، ولسوء الحظ، بتأييد ودعم سلطات بلغراد التي تقدم دعما واسع النطاق للمتشددين في شمال كوسوفو.

ونحن نرحب بصربيا لتعمل معنا بوصفنا دولتين ذاتي سيادة متجاورتين. وأنا موقن من أنه سيأتي يوم يعمل فيه البلدان معا لفائدة السلام في غربي البلقان ولفائدة المنظور الأوروبي لجميع البلدان السبعة لغربي البلقان. وأنا لست موقنا متى سيحدث ذلك، ولكنني أثق ثقة كاملة بأنه سيأتي يوم تكون فيه لجمهورية صربيا سفارة في كوسوفو.

ولا أتوقع أن ذلك سيحدث غدا أو بعد غد. ولكنني أثق بأن يوم حدوث ذلك سيأتي. ليس ثمة طريق آخر إلى الأمام إلا بالاعتراف المتبادل، إن لم يكن الآن بالاعتراف الشكلي الرسمي، فعلى الأقل بالاعتراف العملي، الاعتراف بأن كوسوفو قائمة وبأن زهاء مليونين ونصف المليون من الكوسوفيين – سنجري قريبا تعدادا وسنرى عددنا – من العرق الألباني والعرق الصربي، والأتراك والبوسنيين والمصريين، إلى آخره، يقيمون في بلدنا، كما يقيمون في صربيا بجنسيتها المحترمة.

ولذلك، لا أريد أن أتكلم عن التاريخ. يمكن للمجلس أن يطمئن على أن كثيرين في كوسوفو يحبون الإشارة إلى التاريخ ليس لسبب إلا لعدم نسيان ما حدث، حتى لا يكون المستقبل تكرارا للماضي. وإلا، فإننا لسنا راغبين في الإشارة إلى التاريخ لأننا عانينا كثيرا، وكل من وجه الانتباه الوثيق إلى تاريخ جزئنا من العالم يعي المعاناة الضخمة التي كابدها السكان الألبان في المقام الأول.

لقد اختفت يوغوسلافيا السابقة إلى الأبد، ولم يكن ذلك بسببنا. فلو اعتمدت علينا، ربما كانت لا تزال موجودة. لقد اختفت بسبب الجهود التي تبذلها جمهورية صربيا لإخضاع الجميع لسيطرتها – جميع الوحدات التابعة لها، وكوسوفو كانت وحدة من وحدات الاتحاد – ولها حق النقض على المستوى الاتحادي. ومهما يسمع المجلس هذه الأيام عن أن جمهورية صربيا وحدها التي لا تزال تعتز بقيم حركة عدم الانحياز، أستطيع أن أؤكد لكم أن ذلك ليس صحيحا.

وفي الختام، لهذا السبب أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى ممارسة تأثيرهم كي تحصل كوسوفو على المزيد من الاعتراف بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة. إن الاعتراف بكوسوفو، سيساعد مجلس الأمن في الأجل الطويل على تثبيت السلام والسلامة والأمن في جميع أنحاء منطقة البلقان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.